



بالحمد لله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة

القانون، المجتمع والسلطة

عدد خاص

أشغال الملتقى الوطني حول موضوع

مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها

(06 و 07 أبريل 2011)

2012 رقم 01

باسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانبا وهران، المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث القانونية العلمية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منار جديدة في حقل الدراسات القانونية بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

وقد صدرت المجلة في هذا العدد الخاص بمحتوى أشغال الملتقى الوطني حول موضوع "مؤشرات الحكم الراشد" المنظم من طرف مخبر القانون المجتمع والسلطة، يومي 06 و 07 أبريل 2011.

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة الساندية وهران
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري
د. بن حمو عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الساندية وهران
د. شربال عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر	جامعة الساندية وهران
د. فاضلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر	جامعة الساندية وهران

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران

الديمقراطية والحاكمة

تناقض أم تكامل؟

د. محمد بوسلطان

أستاذ التعليم العالي

كلية الحقوق جامعة وهران

مقدمة:

من المتفق عليه أن بعض مبادئ الديمقراطية اقتبست لتطبق في تسيير المؤسسات الاقتصادية الكبرى. ويتعلق الأمر على الخصوص بالتمثيل الانتخابي للمصالح والرقابة والضبط وغيرها. أطلق على هذه الطريقة في التسيير بالحاكمة أو الحكامة.

المنظمات الدولية المتخصصة في المجال الاقتصادي كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي طالبت الدول المستفيدة من خدماتها واحتاجة إلى مساعدتها بانتهاج الحاكمية السياسية، الشرط الذي تم تعميمه لدى مختلف المنظمات الدولية المتخصصة عن طريق ربطه بالمساعدات التنموية، هذا ما عرف بالاشتراكية اعتبارا أن الحاكمية الجيدة تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان وتقضي على معوقات التنمية من رشوة ومحسوبية وتبذير وتبديد للمال العام.

أصبحت الحاكمية شعارا سياسيا يتخلل الخطابات السياسية لقادة الدول بمختلف درجات تطورها وذلك في الشمال والجنوب على حد سواء. اخترقت الحاكمية مختلف مستويات ممارسة السلطة داخل الدولة. هناك الحاكمية على المستوى المركزي والحاكمة المحلية أو الإقليمية على مستوى الوحدات اللامركزية.

وردت الحاكمية بدون وصف أو موصوفة، أو صافها عبارة عن علامات تقييم تتراوح بين السوء والجودة. هناك الحاكمية السيئة والحاكمة الجيدة. وترجمت إلى العربية بالحاكمة أو الحاكمية أو الحكم الراشد...

ارتبط تقييم الحاكمية في التسيير الاقتصادي بالموازنة بين الوسائل والإمكانات المرصودة والنتائج المحققة بحيث أنه كلما تم التوصل إلى مردود أعلى مقارنة بالوسائل والإمكانات المرصودة كلما ارتفعت علامة الحاكمية تجاه الجودة. أي الأمر يتعلق بالعقلانية في استعمال الوسائل والإمكانات للوصول إلى أعلى مردود ممكن. هذه العقلانية تضمنها الوسائل الديمقراطية في التسيير وتقاس بنتائجها.

إذا كانت الحاكمة الاقتصادية تطمح إلى العقلانية في ظل المبالغ المالية وكميات السلع والقيم المرقمة المختلفة، فإن الحاكمية السياسية تتعامل مع الإنسان في تجمعاته السياسية والاجتماعية وتوجهاته الثقافية والفكرية وعقائده الدينية والروحية وانتماءاته الحضارية وطموحاته المبنية على هذه المعطيات. معطيات متباينة بشكل كبير من مجتمع لآخر فالعقلانية المرقمة وحاكمة الأرقام قد تفشل في التعامل مع الإنسان السياسي والاجتماعي لان مبادئ الديمقراطية المرقمة¹ قد تعبر عن صور مفصومة عن الواقع. طريقة الاقتراع السري والمباشر مثلاً لم تعد لوحدها كافية للتعبير عن الطموحات الحقيقية للشعوب، سواء لأنها مزورة وحتى ولو لم تزور فإن تعدد المؤثرات الخارجية والقدرة الفائقة التي وصلت إليها وسائل الدعاية الانتخابية في التأثير على الرأي العام وتوجيه الناخبين بشكل أو بآخر قد تشوه الإرادة الشعبية بشكل كبير.

لإضفاء الضوء على مفهوم الحاكمية السياسية في إطار المعطيات المشار إليها أعلاه تقوم هذا العمل بالبحث عن العلاقة بين الديمقراطية والحاكمة أو الحكم الراشد، في حالات التنافس (أولاً)، وحالات التكامل (ثانياً)، لنخلص بعد ذلك إلى العوائق المشتركة التي تتاب كل من الديمقراطية والحاكمة (ثالثاً).

أولاً: حالات التنافس بين الديمقراطية والحاكمة:

إذا نظرنا للموضوع من زاوية أن الديمقراطية قد فشلت فإن الحاكمية قد تأخذ مكانها. لكن باعتبار أن كل من الديمقراطية والحاكمة تشتركان في كونهما طريقتان للوصول إلى الحكم ثم ممارسة السلطات التي يخولها هذا الأخير، أي إضفاء الشرعية على عملية الوصول إلى السلطة واستمرارية هذه الشرعية من خلال كيفية إصدار القرارات التي تمارس بواسطتها هذه الشرعية وكذا سبل تنفيذ هذه القرارات. إلا أن الديمقراطية في مفهومها العام هي حكم الشعب ويتم ذلك عملياً عن طريق توزيع السلطة على ممثليه

الشرعيين من خلال تعدد مراكز السلطة تفاديا للحكم الانفرادي المتمثل في جمع السلطات بيد شخص أو هيئة واحدة.

إن كانت الحاكمة تركز على نفس المبادئ السالفة الذكر، فهي تتجه إلى تحقيق النتائج المسطرة وتحديد المسؤوليات عن أي تقصير أو نقص في عملية ممارسة السلطة بهدف الوصول إلى تلك النتائج. تنتقي الحاكمة وسائل وتقنيات تسمح لها بالضبط والرقابة Régulation et contrôle لضمان المنافسة الحرة والعقلانية في التسيير وتحقيق الأهداف والمردود المسطر له.

في ظل الأفكار القائلة بموت الدولة بأسسها الكلاسيكية وأن العولة أتت إلى حد كبير على مبدأ السيادة¹ وما يترتب عنه من نتائج، فالحاكمة هي إذن الديمقراطية في ثوب جديد، تصحح بموجبها الممارسات والنتائج السيئة للديمقراطية عن طريق الوسائل التي اعتمدتها الحاكمة السياسية من بين تلك الوسائل التي تستخدم في الحاكمة الاقتصادية. وهو ما يعبر عنه كذلك بالحكم الراشد وهو بهذا المفهوم يجد نفسه في وضع المنافس للديمقراطية. وذلك عن طريق تعرية نقائصها وتصحيحها.

الديمقراطية ورغم الرقابة الشعبية عن طريق التداول على السلطة وتغيير الحكام في حالة عدم قدرتهم على تحقيق الأهداف والبرامج التي انتخبوا على أساسها فهي لا تضمن النتائج وتتوقف عند التقييم السياسي (أ) في حين تسهر الحاكمة على مواجهة الغموض والشكوك L'incertitude التي تتركها الديمقراطية من حيث تحقيق النتائج وبلوغ الأهداف (ب).

أ- الديمقراطية نظام حكم يقف عند التقييم السياسي:

الديمقراطية في مفهومها الكلاسيكي تتمثل في حكم الشعب لنفسه عن طريق سلطات تمثله في ممارسة السيادة. تستمد هذه السلطات شرعيتها من كونها تختار من طرف الشعب بطرق مختلفة، أكثرها استعمالا هي طريقة الاختيار بالاقتراع السري والمباشر وتمثيل الأغلبية. التعاون تارة والرقابة المتبادلة تارة أخرى بين هذه السلطات أثناء أدائها لمهامها تشكل الضمانة الرئيسية في مواجهة أي خروج عن الخط العام الذي يحمي مصالح المجموعة الوطنية ويكفل حقوقها.

¹ Robert CHARVIN, le processus de mondialisation- impact juridique et politique, publié sur le net, 2006, p.3.

في مثل هذا النظام يكون التقييم سياسيا من طرف الناحيين والوسائل الأخرى مثل تلك التي تضمن التداول على السلطة وتحديد العهدة الانتخابية وغيرها مما يدخل في خانة الضمانات. لكن يبقى كل هذا غير كاف للوقوف في وجه الانحراف السياسي والفساد والمحسوبية. انتهجت طرق أخرى للتسيير السياسي¹ والتزود بأجهزة ضبط سياسي وأجهزة رقابية أخرى² إلا أن نتائج الحاكمية السياسية تبقى من الأمور الغير متحكم فيها وذات النتائج الغير متوقعة. من أجل ذلك تتطلب الحاكمية بمفهومها العام التحديد الدقيق لكافة الحقوق والواجبات المرتبطة بها مثل حق الملكية. الحاكمية في المجال الفلاحي في الجزائر مثلا تشترط تحديد الحقوق المرتبطة بوسائل الإنتاج خاصة العقارات الفلاحية عن طريق الملكية أو عقود الامتياز أو أية صيغة أخرى من الارتباط القانوني الذي يضمن الاستقرار من جهة ويسمح بتحديد المسؤوليات وأسباب عدم التحكم في النتائج. الحاكمية السياسية قد تجمع بين هذا وذاك، لأن التفاعل العملي بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي والإداري قد يصعب تحقيقه نتيجة التنافس من خلال اختلاف الطرق المستعملة. إنتاج النصوص التشريعية والتنظيمية في ظل إجراءات ديمقراطية لا فائدة منه إن اصطدم التنفيذ بيروقراطية متجذرة. التنافس هنا قابل للتجاوز من خلال تقييم صحيح وصادق يحدد المسؤوليات ويظهر النقائص.

صدق التقييم في الديمقراطية يتطلب حماية مقومات الديمقراطية المتمثلة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي بدونها لا تقوم الديمقراطية.³ الانزلاقات والفساد السياسي ينعكس سلبا على هذه المقومات وبالتالي على الديمقراطية نفسها ومردودها.

ب- الحاكمية تسهر على تحقيق أكبر قدر من توقع النتائج بينما الديمقراطية لا ترتب أية حتمية:

الحاكمة تعتمد وسائل الديمقراطية من أجل تمثيل المصالح وتوفير تعددية الجهات المشاركة في اتخاذ القرار وتوازن السلطات، إلا أنها في مجال التسيير الاقتصادي تتزود الحاكمية بوسائل ضبط ورقابة لها سلطة كافية تضمن تحقيق النجاعة الاقتصادية. هذه الوسائل تجعل الحاكمية تتجه إلى الحلول محل الديمقراطية. وهذا ما يظهر جانب التنافس

1 Gérard PREVOST, «Les constructions imaginaires de la 'gouvernance' à l'épreuve du local», IDARA 2005 n° 30, p.259

2 André CABANIS et Michel Louis MARTIN, Le constitutionnalisme de la troisième vague en Afrique francophone, Academia Bruilant, 2010, p186

3 M. CUCHILLO, «Formules de Gouvernance et démocratie politique: les autorités administratives indépendantes de régulation en Espagne», IDARA 2005 n° 30, 186

بين الديمقراطية والحاكمة. هذا طبعا إذا أخذنا كل من المفهومين بمعزل عن الآخر، سنجد أن الحاكمة تشمل أسس الديمقراطية السياسية من جهة وتعتمد وسائل التسيير الاقتصادي الناجع من جهة أخرى، وهذا العنصر الأخير يصعب استيعابه في ظل الديمقراطية بمفهومها الكلاسيكي. هذه الصعوبة تجد مصدرها في موضوع التسيير السياسي الذي هو الإنسان في نشاطاته المختلفة وتجمعاته وتحزبه السياسي أين تختلف المصالح وتتنوع وتتداخل وقد تتوافق وقد تتعارض، كل هذا يجعلها تأخذ صورا شديدة التعقيد.

حاولت بعض التجارب أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار في مجال التسيير السياسي عن طريق المشاركة واشتراك المجتمع المدني وإقامة أجهزة ضبط ورقابة وأجهزة استشارية لكن مردودها كان شحيحا إن لم نقل منعما لسبب رئيسي يتمثل في عدم استقلاليتها السياسية وعدم احترامها لمعيار ضمان عدم تداخل المصالح.

ثانيا: حالات تكامل الديمقراطية والحاكمة:

الديموقراطية والحاكمة كمفهومين يعينان بالحكم وممارسة السلطة. وقد ذهب البعض إلى أن الحاكمة يمكن أن تعتمد وسائل ديمقراطية في أنظمة دكتاتورية¹. لكن هذا الأمر في رأينا لا يمكن التسليم به، لأن الديمقراطية حق أساسي من حقوق الإنسان وهي من الحقوق الجماعية للشعوب، التسليم بالحاكمة الجيدة في أنظمة دكتاتورية يسمح بالتستر ورائها بل استعمالها لإضفاء الشرعية على أنظمة فردية. الحاكمة وسيلة ونتيجة للتسيير الديمقراطي، وعليه فكل من الديمقراطية والحاكمة يرتكزان على مبادئ مشتركة تتمثل في المبادئ الكلاسيكية للديموقراطية (أ) وأخرى مستحدثة تظهر أكثر وضوحا من جانب الحاكمة وبذلك تحدث تكاملا عمليا بين المفهومين (ب).

أ- المبادئ المشتركة:

تبنى الحاكمة على المبادئ الأساسية للديمقراطية، وهي الحرية والمساواة والتمثيل السياسي والاعتراف بحقوق الإنسان وحماية حرياته الأساسية. تضمن هذه المبادئ من خلال مؤسسات وإجراءات عملية نجدها متماثلة في كل من الديمقراطية والحاكمة، وتسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير المصالح العامة²، نذكر منها:

1 Gérard PREVOST, «Les constructions imaginaires de la 'gouvernance' à l'épreuve du local», IDARA 2005 n° 30, p.264

2 يعتبر هذا الشرط من مبادئ الديمقراطية التي تركز عليها الديمقراطية المحلية كما ورد في ديباجة الميثاق الأوروبي للاستقلالية.

1- الانتخابات كوسيلة لاختيار أحسن الكفاءات التي توكل لها القيادة. الاقتراح يعطي قيادة أكثر تمثيلا في الحاكمية الاقتصادية لأنها تعتمد طريقة التصويت بالموازنة، حيث يتمتع الناخب بعدد من الأصوات يتناسب مع قيمة الأسهم التي بحوزته. بينما الحاكمية السياسية تعتمد على المساواة بين الأشخاص بغض النظر عن الجنس والأصل والعرق واللون. هذه المساواة تفرضها القواعد الدولية لحماية حقوق الإنسان والأحكام الدستورية التي تؤسس للديمقراطية.

2- الهيئات المنتخبة تخلق التوازن مع الجهات الإدارية وبالتالي تحد من البيروقراطية، وعليه فإن دور الاقتراح يكون مزدوجا، فهو بالإضافة إلى ضمان التمثيل الديمقراطي يؤدي إلى نتيجة الحد من البيروقراطية أو على الأقل القضاء على شوائبها العقيمة.

3- المداولة الديمقراطية وإجراءات مشاركاتية لاتخاذ القرار. التداول والحوار والمفاوضة عند الحاجة هي من وسائل التحول السلمي وحل الأزمات بصفة عامة. كما أنها طرق تتبع لاتخاذ القرار في الأنظمة الديمقراطية وذلك لأنها تعكس مبادئ المساواة والحرية وترجم فكرة إشراك المواطنين في تسيير شؤونهم. يتضح هذا جليا في الحاكمية السياسية، وتصدق على العموم في تسيير الهيئات المحلية والأجهزة الجوارية لقرها من المواطنين.

القرارات المتخذة بهذه الطريقة تصبغ بالميزات التعاقدية حيث لها قيمة إلزامية أعلى وبالتالي نفاذية ونجاعة أكثر. وعليه فإن سهولة تنفيذ القرارات ترتبط بنوعية الإجراءات المتبعة في إصدارها ومدى تمثيلها لرأي الأغلبية المهتمة والمعنية مع عدم تجاوز حقوق الأقلية.

شيء آخر يجب عدم إغفاله هو أن الديمقراطية والحاكمة بعملهما في ظل التمثيل الديمقراطي يشترطان تسبب القرارات من طرف صانعيها وهو شرط يسهم في ضمان الشفافية وتحديد المسؤوليات عند الحاجة.

ب- الحاكمية الجيدة تفترض نظاما ديمقراطيا:

آخر مرحلة في عملية التفاعل بين الديمقراطية والحاكمة الاقتصادية تمخضت عنها الحاكمية السياسية. يظهر من الفقرات السابقة أن الديمقراطية هي الوسيلة الأحسن لإسناد السلطة بطريقة شرعية وتكون النتيجة هي قيام نظام ديمقراطي. أما الحاكمية فهي تتجه

أكثر إلى الممارسة الفعلية للسلطة. صحيح بأن الحاكمية مطاطة وتسمح بتقديم وصفات مختلفة¹. لكن الغموض الذي يكتنف المفهوم قد يسمح باستعمال الحاكمية الجيدة لإضفاء الشرعية على أنظمة تفتقر لها. واعتباراً أن القرار السياسي يشكل نقطة الانطلاق في عملية تسيير شؤون الدولة. إذن يصبح القرار السياسي يحدد القرار الاقتصادي. إن أية سياسية تنموية لا تستقيم بدون حاكمية سياسية جيدة وهي شرط ضروري لأية حاكمية اقتصادية جيدة بل العملية أصبحت متداخلة ومتكاملة كما سبقت الإشارة إليه. لكن في ظل هذا التفاعل المتبادل يصعب الوقوف على مدى قدرة الحاكمية السياسية على استيعاب بعض وسائل الحاكمية الاقتصادية المرتكزة على العقلنة والمنافسة وعلى الضبط والشفافية.

1- العقلنة والترشيد الحاكمية الاقتصادية تشبعت بمعايير العقلنة والترشيد حتى
أنها أصبحت تعرف بالحكم الراشد نسبة إلى الدرجة العالية من الترشيد. المسير وصاحب القرار يبحث في الحاكمية الاقتصادية على أحسن السبل لعقلنة استعمال الوسائل وأحسن الأداء للوصول إلى أحسن النتائج². لكن هل معايير الترشيد والعقلنة قابلة للتعميم على بقية مجالات التسيير للشؤون الإنسانية؟ إن تجربة عولمة طرق التسيير الاقتصادي المرشد أثبتت قصورها وصعوبة تعميمها في الشأن الاقتصادي فما بالك بنقلها إلى المجال السياسي الذي يصعب فيه وضع معايير علمية عالمية بسبب ارتباط ذلك بالإنسان وعلاقات الناس فيما بينهم وعلاقتهم مع السلطة وكيفية ممارستها. الناس مختلفون بطبيعتهم وأهوائهم ومن ثم يصعب وضع قالب معمم لتسيير شؤونهم. بل أمر الحكم وممارسة السلطة في حد ذاتها يجب أن يركز على إرادة الشعب ويلبي رغبات الناس واحتياجاتهم³ المختلفة.

2- المنافسة: المنافسة الحرة وتفادي حدوث وضعيات تؤدي إلى التحكم الفردي
في السوق هي من دعائم الاقتصاد الحر. هي شرط ووسيلة لتحسين نوعية الإنتاج والخدمات، والمنافسة تجعل المسير في سباق دائم ويقظة مستمرة لكي لا يخسر مكانته الأمر الذي قد يؤدي إلى زواله. المنافسة في الشأن الاقتصادي ليست أمر مطلق تدخل الدول الرائدة في تطبيق هذا المبدأ من حين لآخر لخلق وضعيات تنتفي فيها المنافسة، بهدف مواجهة أزمات متكررة شاهد على ذلك.

1 Gérard PREVOST, «Introduction à l'étude du concept de Gouvernance», Revue IDARA n° 21, p 60.

2 Gérard PREVOST, «Les constructions imaginaires de la 'gouvernance' à l'épreuve du local», IDARA 2005 n° 30, P263

3 أنظر الفصل الثاني من الدستور الجزائري في المواد من 6 إلى 10.

المنافسة السياسية تعد حجر الزاوية في كل ديمقراطية تعددية تضمنها الحقوق الأساسية من حرية الرأي والتعبير والإعلام وحق إنشاء الجمعيات السياسية أو الأحزاب بهدف الوصول إلى السلطة والمشاركة في تسيير الشؤون العامة.

المنافسة هنا تضمن اختيار أحسن الكفاءات لقيادة المجتمع لكن هذا الاختيار يتعرض للتشويه على عدة مستويات في الدول الأكثر استقرارا الأعرق في ممارسة الديمقراطية فما بالك بدول حديثة العهد بالممارسة السياسية الحرة. الأزمات السياسية والخوف من عدم الاستقرار السياسي يجعلها تنح إلى أنواع وأشكال مختلفة من الانفراد بالسلطة. وهي المسببات والنتائج التي تشبه وضعيات الانفراد بالسوق في المجال الاقتصادي. ألا أن هناك صعوبة جمة لإخضاع المنافسة السياسية لأحكام عامة تضمن الوصول إلى أحسن الكفاءات لقيادة المجتمع. المنافسة الحرة تشكل الحلقة الناقصة للعبور من الديمقراطية إلى الحاكمية السياسية مما يضمن حاكمية اقتصادية راشدة.

3- الضبط والرقابة والمشاركاتية: هيئات الضبط والرقابة الاقتصادية، من خلال تشكيلها وسلطانها وكيفية أدائها لمهامها تضمن استمرارية الالتزام بمقومات الحاكمية وبالتالي يسهم بكيفية فعالة في تحقيق البرامج ومنه بلوغ النتيجة وذلك بالسهر المستمر على عدم خرق المقومات بشكل يؤمن النتيجة. تقييم المصالح محل التأمين المرقم حسابيا يسهل عملية الضبط والرقابة في شأن الحاكمية الاقتصادية. لكن بالرغم من ذلك فإن عالم المال والأعمال يشهد تجاوزات بل فضائح من حين لآخر.

مهمة الضبط والرقابة السياسية معروفة في الأنظمة الديمقراطية في ممارستها الكلاسيكية. وتظهر في شكل رقابة متبادلة للهيئات الدستورية ثم الأجهزة المستقلة أو ذات التشكيل التحكيمي، مثل المجالس والمحاكم الدستورية وغيرها. قد يضيف لها البعض اللجان أو المجالس الاستشارية¹ في المجالات الاقتصادية والثقافية واللغوية ومجالس العقلاء ومختلف المؤسسات المشكلة من رجال العلم وممثلي المجتمع المدني والهيئات التي تدخل ضمن طرق المشاركاتية². في الواقع هذه المشاركاتية تعوض النقص الناتج عن قصور الانتخابات في تمثيل المصالح المختلفة في المجال السياسي.

1 André CABANIS et Michel Louis MARTIN, Le constitutionnalisme de la troisième génération en Afrique francophone, Academia Bruilant, 2010, p.183.

2 نفس المرجع صفحة 186.

سلطات الرقابة عبارة عن وصفات متنوعة لإقامة حاكمية جيدة وديمقراطية عملية¹ الأجهزة الاستشارية التي سبقت الإشارة إليها تعوض الصعوبة الناجمة عن عدم قابلية إخضاع السلوك الإنساني للعمليات الحسابية والتقييم المرقم. وعليه فهي تقوم بتصحيح النقائص الناجمة عن صعوبة التمثيل. التكامل يظهر هنا كذلك في كون الهيئات الاستشارية في ظل الشراكة الاجتماعية قد تمثل العمال وأرباب العمل ومنه تكون عامل تصحيح مستمر ومستديم في جانب ممارسة السلطات المنتخبة ديمقراطيا لاختصاصاتها واتخاذ القرارات.

هذه اللجان والمجالس الاستشارية قد يقصد من ورائها تكملة وتصحيح نقائص الرقابة والضبط. إن مجالس علماء الدين التي تمثل القوى الدينية في الدول الإسلامية التي تأخذ بالإسلام ديناً للدولة، ورغم استقلاليتها المحدودة لأن أعضائها معينون من طرف السلطة الحاكمة، لها دور تفسيري قد يسهم في التنسيق بين أحكام الدين والنصوص الوضعية² التي تفرضها الحياة المدنية المعاصرة.

إذن كل من الرقابة والضبط يطعم بالمشاركاتية في الحاكمية السياسية. ليضمن احترام مبدأ تعددية الجهات المشاركة في اتخاذ القرار، وتنفيذه طبقاً للإجراءات التي تضمن الشرعية³، من هذا المنظور يظهر كذلك التكامل بين الديمقراطية والحاكمية لأن إحداها تعد ضامنة للأخرى.

4- الشفافية: وهي عنصر ضروري لضمان تحقيق الضبط والرقابة. الضبابية في العمل الإداري قد تفتح المجال أمام العديد من التجاوزات وتعرق عمل الضبط والرقابة. كما أن الشفافية في المجال السياسي تسعى إلى تنوير الرأي العام وتزويد الإعلام بالحقائق. كلها ظروف ووسائل تيسر الرقابة الشعبية، مما يساعد في القضاء على الفساد والمعوقات الأخرى وتبذير المال العام وبالتالي المساعدة على تحقيق النجاعة. كانت الشفافية من شروط اتفاقيات الغات⁴. الشفافية لا تعني وضع بعض أسرار الدولة على الساحة لكن عدم التستر وراء سر الدولة لأهداف سياسية، وإخفاء حقائق ووقائع تتعلق بالشأن العام وأخطاء في التسيير لو تم نشرها لرتبت فضائح تنسب للنظام وترتب مسؤوليات القائمين

1 M. CUCHILLO, «Formules de gouvernance et démocratie politique: les autorités administratives de régulation en Espagne», IDARA n° 30, 2005, p 145.

2 André CABANIS, Ibid, p186

3 Due legal process

4 نصت المادة 10 من اتفاقية GATT ومنذ ذلك الحين مواد مختلفة في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة

تؤكد على الشفافية واحترام الإجراءات اللازمة

على اتخاذ القرار والتنفيذ. وهذه الأسباب يجب أن تعتبر الشفافية كمبدأ في حين تبقى سرية القضايا المتعلقة بأمن الدولة هي الاستثناء.

وفي الأخير نذكر بأن التكامل بين الديمقراطية والحاكمة بمختلف فروعها يظهر من العلاقة العضوية بين مخلف مؤسسات الدولية. سلطة التعيين في المناصب الحساسة على رأس المؤسسات الهامة والحيوية في الدولة التي تملكها الهيئات السياسية وتداخل المهام يجعل أي اختلال في المجال الاقتصادي ينعكس على الجانب السياسي والعكس صحيح. وعليه فإن الحاكمة الجيدة تصحح نقائص الديمقراطية الكلاسيكية أي أنها لا تعوضها بل تكملها. ولكل منهما مجاله إذ تتجه الحاكمة أكثر إلى ممارسة السلطة من خلال اتخاذ القرار والتنفيذ في إطار معايير تضمن تحقيق أكبر قدر من الأهداف.

ثالثا: عوائق الديمقراطية والحكم الراشد والحاكمة الاقتصادية: يعيق كل من الديمقراطية والحكم الراشد والحاكمة الاقتصادية بعض المؤثرات، يختلف مداها من حالة لأخرى. نذكر منها تشوه التمثيل السياسي وعدم صدقه، والإضرابات والاضطرابات الاجتماعية المختلفة والتطرف السياسي وتصلب المواقف وغيرها. مرد بعض هذه العوائق إلى ضعف الشرعية والبعض الآخر يعود إلى ضعف تنظيم المعارضة وتسرب الأفكار المتطرفة. وهذا بدوره يخلق نقص الثقة في الطبقة السياسية وصعوبة التواصل.

أ- ضعف الشرعية: وهو ناتج عن قصور الديمقراطية الانتخابية ومنه عدم صدق التمثيل وتشوّه وهذا يتسبب بدوره في نقص الثقة في الطبقة السياسية وصعوبة التواصل بين الحكام والمحكومين.

1- عدم صدق التمثيل وتشوّه: كما سبقت الإشارة إليه، الانتخابات لم تعد كافية لاختيار أحسن الكفاءات لقيادة الأمة. تستعمل بعض الأنظمة مختلف الطرق المتلوية للتأثير على النتائج الانتخابية، وبالتالي جعل العملية تسفر عن "تعيين" بطريقة انتخابية وهو ما يسمح للنظام بتنصيب الأشخاص الذين يضمن بقاءه من خلالهم. تشويه التمثيل ينعكس سلبا على النظام نفسه بمرور الوقت. يظهر ذلك في صعوبة الحكم والتسيير وتحل الحاكمة من طريقة للإدارة الجيدة إلى شعار يقتصر دوره على إضفاء الشرعية على السلطة المتمسكة بها¹.

¹ Gérard PREVOST, «Les constructions imaginaires de la 'gouvernance' à l'épreuve du local», IDARA 2005 n° 30, P262.

2- صعوبة التواصل: عدم صدق التمثيل يؤدي حتما إلى انفصام بين الحكام والمحكومين حيث لم يعد الخطاب السياسي مسموعا، وبالتالي تظهر صعوبة في التواصل الذي يعتبر من مقومات الحاكمية. المشاركة كطريقة للتواصل لا تكفي لوحدها خاصة إذا التزمت غالبية المجتمع موقفا سلبيا نتيجة عدم صدق التمثيل. هذا الأمر يضع الحكام في عزلة في مواجهة المظالم، وهنا تتصلب المواقف وتنبذ ثقافة الحوار قد يؤدي إلى انسداد قنوات الحوار إن وجدت وهذا بدوره يربط صعوبة في التواصل ومنه عدم توفر شروط الحاكمية وبالتالي فشلها.

ب- ردود الفعل الاجتماعية: وتتمثل في إضرابات واضطرابات وقد تصل إلى التطرف السياسي وهي ردود فعل طبيعية قد تضعف الحاكمية السياسية وقد تكون ناتجة عن ضعف الشرعية.

جهود كبيرة تهر من خلال الإضرابات والاضطرابات المختلفة إن لم تتمكن الديمقراطية المشاركة من استيعابها حسب توجهات البنك العالمي¹.

وقد تجد الإضرابات تفسيراً لأسبابها في الثقافية النقيية وكثيراً ما تهدف إلى حفظ وحماية المكتسبات الاجتماعية وبالتالي الوقوف في وجه الإصلاحات التي تملها شروط الحاكمية الجيدة. وهناك أنواع أخرى من الضغوط الاجتماعية قد تأتي من لوبيات أصحاب المصالح وكلها تقلل من حظوظ بلوغ الحكم الراشد.

الديمقراطية تكملها الحاكمية الديمقراطية لأنها في درجة أعلى منها² إذ تهتم بإجراءات اتخاذ القرار والتنفيذ ويعتبر احترام حقوق الإنسان يشكل الضمانة الحقيقية للمبادرة الخلاقة. ولكن كل هذا يبقى غير كاف إذا لم يتم التعامل مع عملية التسيير السياسي والاقتصادي في إطار منظور عام وأوسع تتنوع مؤثراته بتنوع المجتمعات وباختلاف طموحاتها.

1 F . CASTAING, «Défi d'une approche non normative», IDARA n°30, 2005, p.13.

2 Suzan MARKS, «False contingency», In Current Legal Problems, 2009, p.17.